قضايا سياسية

اسم المقال: التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005
اسم الكاتب: د. بدرية صالح عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1379
تاريخ الاسترداد: 2026/11/06 15:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التمكين السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005[▽]

Political empowerment of Iraqi women after 2005

د. بدرية صالح عبدالله[*]

Assistant Prof. D. Badrea Saleh Abdullah

الملخص:

لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صناعة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة وصنع القرار، وبعد التغيير السياسي في العراق عام (2003)، بدأت مرحلة تطور سياسية اجتماعية تعزز الأسس القانونية لنظام الدولة مع إقرار الدستور العراقي الدائم لعام (2005)، وذلك بالنص على نظام (الكوتا)، إذ شاركت المرأة العراقية في الانتخابات البرلمانية منذ عام (2005) حتى عام (2021)، وأرى أنَّه مع المشاركة للمرأة العراقية ما تزال تعاني من تحديات عديدة تحول دون مشاركتها السياسية عموماً، وهناك عقبات تتصل بالمرأة نفسها، وعوامل متصلة بالمؤسسة السياسية وعوامل متصلة بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه، والأهم من ذلك أن الأحزاب السياسية المسيطرة غير جادة لتمكين النساء سياسيا.

الكلمات المفتاحية : التمكين السياسي للمرأة ، مشاركة المرأة في صنع القرار ، المشاركة الفعالة في الانتخابات البرلمانية ، مشاركة متكافئة للمرأة في التنمية وحقوق الانسان .

Abstract:

Society cannot achieve comprehensive development and build a new society if women do not have a role in making decisions related to their private and public lives، and if they do not take their share of professional، administrative and economic work، and if they do not participate in the

[▽] تاريخ الاستلام : 2022/7/24 ، تاريخ القبول :8/29/ 2022 ، تاريخ النشر : 2022/9/30

[*] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (Center for Strategic and International Studies) .

badrea.salh@gmail.com

institutions of power and decision-making، and after Political change in Iraq in 2003، a stage of social political development that strengthened the legal foundations of the state system began with the adoption of the permanent Iraqi constitution of 2005، by providing for the quota system، where Iraqi women participated in parliamentary elections from 2005 until 2021، I believe that despite the participation of Iraqi women، they still suffer from many challenges that prevent their political participation in general، and there are obstacles related to the woman herself and factors related to the political institution and factors related to the nature of society and the prevailing culture in it.

Keywords: Women's Political Empowerment, Participation of women in decision-making, effective participation in parliamentary elections, equal participation of women in development and human rights.

المقدمة:

لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صناعة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة ، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية ، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار، فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية ، وفي الثمانينات تبنت الأمم المتحدة استراتيجية تمكين المرأة ، وذلك لأنَّ المرأة تواجه مخاطر إضافية بسبب التمييز القائم ضدها على أساس النوع والجنس الذي أدى إلى حرمانها من الفرص المتكافئة مع الرجال في التعليم والسياسة التنموية ، ونظراً لعدم اهتمام الحكومات في إيقاف ذلك التمييز فقد لجأت المنظمة الدولية إلى التدخل من اجل إقرار سياسة عالمية تضمن مشاركة متكافئة للمرأة في التنمية وحقوق الإنسان ، وقد أقر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في (بيجين 1995) بضرورة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وتولي المناصب السياسية والتزمت بذلك عديد من الدول ، إلا أنَّ الوضع في الدول العربية عموما وفي العراق بشكل خاص أرى ضعف في هذا الجانب وعدم حصول المرأة على المناصب القيادية السياسية ،

وعدم المشاركة في عملية صنع القرار ، وانعدام تمثيل المرأة في السلطات الرئيسة الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث تعزيز الدور السياسي المرأة في العراق وتعزيز المشاركة السياسية لأنَّها خطوة ضرورية لبناء دولة مدنية صحيحة.

هدف البحث:

النهوض بواقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية وتوفير إرادة سياسية مؤمنة بوجود المرأة كشريك مهم في بناء العملية السياسية وصنع القرار، وهذا يرتبط بعملية التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان والمفهوم الصحيح للمواطنة.

مشكلة البحث:

تواجه المرأة العراقية ضعف المشاركة في العملية السياسية ومواقع صنع القرار في العراق بعد عام 2005 مع المواد التي وردت في دستور العراق الدائم لعام 2005 والتي ضمنت حقوق المرأة بالمشاركة في البرلمان بنسبة (25%) (الكوتا).

فرضية البحث:

مع التمكين السياسي للمرأة ما زالت تعاني المرأة العراقية من ضعف المشاركة في العملية السياسية بسبب التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الاطار المنهجي للبحث:

اعتمد البحث على مناهج عدة منها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النظمي والمنهج القانوني للتعرف على الصيغ القانونية لبعض القرارات الصادرة حول تمكين المرأة.

اولاً: مفهوم التمكين السياسي وأنواعه

لقد اكتسب مفهوم التمكين (Empowerment)[1] أهمية التنمية البشرية عن طريق تقرير البنك الدولي والذي عرف بأنه (وسائل تعمل على توسيع قدرات الأفراد والمؤسسات بغية المشاركة والتأثير بصنع السياسات العامة للمؤسسة التي تتحكم في حياتهم).

فضلاً عن ذلك يعرف التمكين بأنه عملية دعم وزيادة قدرة الأفراد والجماعات على الاختيار وتحويل هذه الاختيارات إلى أفعال ونواتج وترتبط بمفهوم فكرة تراكم الأصول الفردية والجماعية ورفع كفاءة الإطار التنظيمي والموازي لحكم هذه الأصول [2].

كما ونادت الحركات النسوية والمنظمات وكثير من الدول بمدخل التمكين لأنَّه يقوم بالتركيز على تنظيم النساء ضمن تنظيمات أو جمعيات تسعى لرفع قدرتهن أو تفعيل مشاركتهن في تنمية المجتمع ولاسيما في المجال العام ، كما تسعى إلى رفع المهارات وإعطاء فرصة للنساء [3] والموارد والفرص لإثبات قدراتهن ، وقد ارتكز مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي على مفهوم التمكين كبديل عن مفهوم القوة (power) ومعناه القوة لإنجاز شيء ما دلالة على دور المرأة المتعلمة اجتماعيا وصحيا ومهنيا الأساس في التمكين[4] .

ومن التشريعات الدولية حول الحقوق السياسية للمرأة اتفاقية القضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة المعروفة باسم (سيداو) عام 1979 ومن مؤشرات تمكين المرأة وتحسين وضعها السياسي في شتى المجتمعات:

1. التصويت في جميع الانتخابات العامة والترشيح لجميع الهيئات.
2. المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية.
3. المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تعني بالحياة العامة والسياسية للدولة والتي تمثل عمليا ب:

---

[1] "Advancing Women's political participation"، Middle east and north Africa consultation on gender equality & political empowerment ، 2017، Tunis .

[2] باسم كريم سويدان، تمكين المرأة سياسيا في الديمقراطيات الناشئة (المرأة العراقية أنموذجاً) ، مجلة قضايا سياسية، العدد (52)، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية ، 2018/18 ، ص 25 .

[3] ليلى الرفاعي، تمكين المرأة (إشكالية المصطلح وعودة التنفيذ)، على الموقع (http://midan.aljazeera.net) .

[4] نظلة احمد الجبوري، مفهوم الجندر ودوره في تمكين المرأة ألعراقية، مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، بغداد ، 2008 ، ص33 .

أ- إشراك النساء في المواقع القيادية ومشاركتهن في اللجان والمواقع العامة.

ب- إتاحة فرصة التعليم والتدريب غير التقليدية أمامهن.

ت- إشراك النسوة في عملية صنع القرارات واتخاذها.

ث- اكتسابهن المهارات ومقدرات تنظيمية بهدف إنشاء جماعات وتنظيمات نسويه للمطالبة بحقوقهن [1].

وبعد صدور تقرير التنمية البشرية خلال التسعينات من القرن العشرين الذي اهتم بالتمكين كمفهوم وعرفه (عملية تعزيز القدرات والارتقاء بواقع الإنسان رجالا أم نساء لمعرفة حقوقهم وواجباتهم) والعمل على توفير الوسائل الثقافية والمادية والتعليمية لتمكينهم بغية المشاركة في اتخاذ القرارات المتصلة بحياتهم.

ووضعت الأمم المتحدة عدد من المؤشرات الكمية القابلة للقياس حتى تتمكن من قياس مدى تمكين المرأة في المجتمعات المختلفة ومن ابرزها:

أ- مشاركة النساء في المواقع القيادية.

ب- مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة.

ت- إتاحة فرصة التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء.

ث- مشاركة النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات.

ج- اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن [2] .

وهناك مجموعة من الآليات أو الوسائل التي تساعد على تمكين المرأة سياسيا منها:

أ- إصلاح الأحزاب السياسي الذي يشمل زيادة الحصة النسائية (الكوتا النسائية)[3]، وغيرها من الإجراءات .

ب- التدريب لتطوير وتنمية مهارات النساء مع الاهتمام ومراعاة الفوارق بين الجنسين.

---

[1] صوفي عبد الحي ، الكوتا النيابية النسائية بين التأييد الدولي والمواقف العربية المتناقضة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، العدد (23) ، بيروت ، صيف 2009 ، ص 59 – 60 ، وللمزيد انظر إلى اتفاقية (سيداو) لسنة 1979 ومتوفرة على الموقع الإلكتروني : www.un.ovg/womenatch/daw/text/0360793a.ptf وللمزيد انظر (Hadeel al maaitah، Rowaida، H. olaimat، M. Gharaeibeh، "Arab women and political development"، p.7.). j. of international women's studies Vol.12 #3)

[2] لطيف كامل كليوي، زينب على مظلوم، التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق، مجلة مداد الآداب، العدد الخاص بالمؤتمرات 2019 – 2020 ، ص 315 .

[3] Quota system to empower women in the Arab world ،World News، on internet (https://www.iknowpolitics.org/en/news/world-news/quota-system-empower-women-arab-world)

ت- العمل مع المرأة في الأحزاب السياسية .

ث- تطوير المنظمات السياسية النسائية .[1]

وبهذا المعنى يجب أن تتحقق التنمية بواسطة أفراد المجتمع ويصبح اقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم وتحتل منظمات المجتمع المدني والتنظيمات أهمية خاصة في هذا المجال وهناك محددات أسهمت في بلورة مفهوم التمكين وتحديد معانيه ودلالاته وفي مقدمتها علاقته بمفهوم القوة، وارتباطه بمسألة التحكم الشخصي أي قدرة الإنسان على أن يتحكم بمسار حياته تغييراً أو تعديلاً، النظر إلى التمكين بوصفه عملية ذات أبعاد وتجليات مختلفة والتمكين في معناه العام هو إزالة كافة العمليات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تعامل النساء والفئات المهمشة وتضعهن في مراتب ادنى وهناك أنواع للتمكين منها:

أ- التمكين الاقتصادي: حيث محاولة ضمان وصول المرأة على قدر المساواة مع الرجل إلى الموارد الاقتصادية.

ب- التمكين القانوني: وينظر إلى مستوى خدمه القوانين لقضايا المرأة والأفراد وضمان منحهم حقوقهم.

ت- التمكين الاجتماعي: حيث يمثل دور المرأة في تولي المناصب القيادية ودورها المؤثر في القرارات التي تخص المجتمع .[2]

ث- التمكين السياسي: يقصد به تبني سياسات وإجراءات ذات طابع قانوني تهدف إلى إلغاء إشكال عدم المساواة للأفراد في استثمار واستعمال موارد المجتمع الاقتصادية فضلا عن تفعيل المشاركة السياسية وليس بالضرورة المشاركة في أنظمة الحكم القائمة وحسب وإنما العمل الدؤوب والمستمر من اجل تحديثها واستبدال بعضها بنظم جديدة تفسح المجال لأفراد المجتمع جميعهم من المشاركة في إدارة البلاد [3]، ولنجاح التمكين السياسي يستلزم:

- تبني الديمقراطية كآلية لممارسة السلطة بغية تمكين أفراد المجتمع من التأثير في القرارات المتعلقة بحياتهم.

---

[1] لطيف كامل كليوي، زينب على مظلوم، مصدر سبق ذكره ، ص 316 .

[2] وفاء عبد الحميد إبراهيم، تمكين المرأة : دراسة في نشأت المفهوم وآلياته الدولية والهياكل الوطنية المعنية بتطبيقه، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية ، 2021 ، ص 199 – 200 .

[3] مجلة الوسيط، التمكين والتمكين السياسي، المفاهيم، العدد (2375)، البحرين ، 2009 ، ومتاح على الرابط (http://www.alwasatnews.com/News/4/048/html).

- الحرية الاقتصادية لتقليص القواعد القانونية المبالغ فيها التي من شأنها إعاقة نشاطهم الاقتصادي.
- سلطة لا مركزية تمكن أفراد المجتمع من المشاركة في إدارة شؤونهم الوطنية والمحلية.
- مشاركة حقيقية للجميع في الحياة السياسية لاسيما في المؤسسات غير الحكومية التي تمتلك التأثير في رسم وضع السياسات والقرارات وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة [1].

ويعرف التمكين السياسي هي عملية الدفع بالمشاركة الفعالة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها ويستلزم المشاركة الفعالة تنمية المرأة وتطوير قدراتها وإمكاناتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من أحداث التغيير في مجتمعها وتمكن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدرتها والعمل ضمن إطار التمكين السياسي للمرأة ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي، وتعتمد المؤشرات العالمية مؤشر الأمم المتحدة للتمكين السياسي والتي تقاس عن طريق عدد المقاعد البرلمانية في البرلمان على اعتبار البرلمان مصدر للتشريعات والإدارة السياسية في كل بلاد العالم للرجال مقارنة بالنساء فضلا عن مواقع صنع القرار في السلطة التنفيذية (المواقع القيادية) [2]، وأيضاً مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية وغيرها وفي إطار التمكين السياسي للمرأة طالب المؤتمر العالمي للمرأة في بكين 1995 [3] بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة في البرلمانات (وهو ما يطلق عليه مشروع الكوتا) وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في (بناء السلام) بوصفها عنصرا حاسما في درء الصراعات وحلها، واهتمت العديد من المؤسسات الدولية بذلك ونراه واضحا في قرار مجلس الأمن (1325) [4]، حول المرأة والسلام والأمن الصادر في 21 / تشرين الأول عام 2000 وقد حث هذا القرار كل من مجلس الأمن والأمين العام والدول الأعضاء وجميع

---

[1] فاطمة حافظ، مفهوم التمكين ومجالاته التداولية على الموقع : http://www.onls/am.net ( ).

[2] محمد محيي محمد، زيدون سلمان محمد، وسائل تمكين الشباب والمرأة في المناطق العراقية المتأثرة بالنزاع، مجلة قضايا سياسية، العدد (61)،جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية، 2020 ، ص 343 .

[3] . (Rowaida and Hadeel al maaitah، H. olaimat، M. Gharaeibeh، "Arab women and political development"، p.8 ، j. of international women's studies Vol.12 #3).

[4] جاكي كيرك وسوزان تايلور، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1325) حول النساء والسلام والأمن ، على الموقع الإلكتروني : (http://www.gilgamish.org/viewarticle.php/id=women.andFamily) وللمزيد انظر ... Al Rasid Final Report، (https://www.iraqfoundation.org/al-rasid-final-report/) ، june/06 ، (http://www.iraqfoundation.org./wpcontent/uploads/2018/06/airasidfinal

الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلام وحماية المرأة فضلاً عن إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج مشددا على الحاجة إلى الاهتمام بخصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع وبذلك عمدت هيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها إلى إعمام فكرة وإجراءات التمكين السياسي للمرأة في كافة أنحاء العالم منذ اكثر من ثلاث عقود وصولا لاعتباره احد اهم الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، وقد ارتفع معدل تمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية على مستوى العالم بشكل تدريجي (من 15٪ في عام 2002 إلى 8،19٪ في العام 2016)، وقد شهدت بعض المناطق ارتفاعا مفاجئا على نحو خاص كما العالم العربي حيث ازداد عدد النساء في البرلمانات من 7،13٪ إلى 8،19٪ في مقاعد المجالس النيابية في العالم و16٪ في المناصب الوزارية، أما في الدول العربية نرى أن وضع المرأة مقارنة بباقي دول العالم اقل بكثير من إمكانية الوصول إلى المناصب القيادية والسيادية والمشاركة في عملية صنع القرار سواء من زاوية تمثيل المرأة في السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية والمجالس النيابية بنسبة تمثيلها في الدول العربية ضعيفة، وتم التعبير عن التمكين السياسي عبر مجموعة مؤشرات منها لجنة وضع المرأة في الدساتير العربية، وإشراك المرأة في التشكيلات الحكومية في المجالس المحلية، نسبة المرأة في البرلمانات العربية.

ثانياً: حقوق المرأة العراقية في دستور العراق الدائم لعام 2005

بعد التغيير السياسي في العراق عام 2003 وصدور قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي احتوى هذا القانون على مجموعة المواد التي تؤكد على حق المرأة العراقية وبعد إصدار الدستور العراقي النافذ في 28 / كانون الأول / 2005 والذي يعد من اهم الدساتير العراقية الذي كفل حرية التعبير عن الرأي بالوسائل كافة، وهناك ملاحظة أن قلة تمثيل المرأة في لجنة كتابة الدستور حيث (مثلت المرأة 9 مقاعد من اصل 59 مقعد) أدى إلى قلة البنود التي تضمن للمرأة حقوقها في الدستور مثال غياب البنود التي تحد التمثيل النسبي للمرأة في سلطات الدولة الأخرى وافتقد الدستور لنص قانوني يضمن فيه الكوتا للمرأة في السلطات التنفيذية والقضائية [1]، وقد تضمنت ديباجة الدستور العراقي النافذ لعام 2005 (لا تمييز ولا إقصاء) وهي عبارة تدل على أنَّ المواطنين متساوون سواءً أكانوا ذكوراً أم إناثاً.

[1] عبد الباسط عبد الرحيم، اثر نظام الكوتا على ديمقراطية في العراق، الموقع (http://www.law.uodiyala.edu.iq) .

جاء في الديباجة (نحن شعب العراق عقدنا العزم برجالنا ونسائنا على احترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة والاهتمام بالمرأة وحقوقها وإشاعة ثقافة التنوع) [1].

وتناول الباب الأول من الدستور والخاص بالمبادئ الأساسية نص في مادته الثانية: (الإسلام دين الدولة الرسمي وهو أساس التشريع وبما أن الإسلام اقر حقوق المرأة بما فيها حقها في المساواة مع نظيرها الرجل وان الأنَّظمة الديمقراطية هي الأخرى أكدت على حقوق المرأة أسوة بأخيها الرجل)، وطبقا للمادة (14) من الدستور الدائم اقرت بالمساواة بين العراقيين جميعا عندما نصت على ان : (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي)[2]، وضمن السعي لضمان الحقوق الكاملة جاء في المادة (15) من الدستور العراقي (إن لكل فرد الحق في الحياة والأمن والحرية)، كما أشار الدستور على مبدأ تكافؤ الفرص حيث جاء في المادة (16) والتي تنص على (تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك) [3].

وفيما يتعلق بالحقوق المدينة والسياسية إشارات المادة (18) من الدستور العراقي على (أولا: الجنسية العراقية حق لكل عراقي وهي أساس مواطنته ، ثانيا: يعد عراقيا كل من ولد لأب عراقي ولام عراقية وينظم ذلك بقانون) [4]، وطبقا للمادة (20) من الدستور التي تنص على (للمواطنين رجالا ونساء حق المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح) [5]، وضمن إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كفل الدستور حق العمل والوظيفة للمرأة أسوة بزميلها الرجل دون تمييز فقد نصت المادة (22) من الدستور العراقي (أولا: العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة) [6]، والزم الدستور في مادته (29) من يقوم بشأن السلطة على حماية المرأة ورعايتها ضمن الأسرة والمجتمع بما يكفل لها حياة حرة كريمة هي وأولادها ومنع كل إشكال التعسف حيالها في الأسرة مع الزام الأولاد على رعاية الوالدين عند الحاجة إذ نصت المادة المذكورة على (أولاً: أ: الأسرة أساس المجتمع وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية ، ب: تكفل الدولة

[1] ديباجة الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .
[2] المادة (14) من الدستور الدائم لعام 2005 .
[3] المادة (15، 16) من الدستور الدائم لعام 2005 .
[4] المادة (18) من الدستور الدائم لعام 2005 .
[5] المادة (20) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .
[6] المادة (22) من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 .

حماية الأمومة والطفولة والشيخوخة وترعى النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية مكانتهم وقدراتهم ، ثانيا: للأولاد حق على والديهم في التربية والرعاية والتعليم وللوالدين حق على أولادهم في الاحترام والرعاية ولاسيما في حالات العوز والعجز والشيخوخة ، ثالثا: يحظر الاستغلال الاقتصادي للأطفال بصوره كافة وتتخذ الدولة الإجراءات الكفيلة لحمايتهم ، رابعا: تمنع كل إشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة والمجتمع) [1].

وفي إطار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوفير الضمان الاجتماعي والصحي للمرأة وأطفالها وطبقا للمادة (30) تنص على (أولاً: تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم) [2]، فيما حرمت المادة (37) من الدستور العراقي بما يساير القوانين المدنية العصرية في العالم العربي كل ما يتعلق بقضايا الاتجار بالمرأة والعمل القسري بما يحفظ كرامة المرأة ويصون عفتها وشرفها إذ جاء في البند ثالثا من المادة المذكورة (يحرم العمل القسري (السخرة) والعبودية وتجارة العبيد (الرقيق) ويحرم الاتجار بالنساء والأطفال والاتجار بالجنس) [3] ، فيما أكدت المادة (34) في البند الثاني من الدستور النافذ بمجانية التعليم للجميع بما يتيح فرصة التعلم والحصول على المعرفة بصورة ميسرة وجاء النص (التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله) [4]، ومن اهم المواد التي عملت على تفعيل حق المرأة في المشاركة السياسية هي المادة (47) الفقرة الرابعة (يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب).

ثالثاً: التمكين السياسي للمرأة في الانتخابات البرلمانية (2006 – 2021)

لقد اكد قانون الانتخابات العراقي رقم (16) لسنة 2005 على نظام الحصص النسائية في مجلس النواب وجاءت المادة رقم (11) منه منظمة لذلك بالنص على: (يجب أن تكون امرأة واحدة على الأقل ضمن ثلاثة مرشحين في القائمة كما يجب أن تكون ضمن أو ل ستة مرشحين في القائمة امرأتان على الأقل وهكذا حتى نهاية القائمة) [5]، ولقد شاركت المرأة العراقية في انتخابات البرلمان الأول في كانون

[1] المادة (29) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .
[2] المادة (30) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005.
[3] المادة (37) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .
[4] المادة (34) من الدستور العراقي النافذ لعام 2005 .
[5] قانون الانتخابات رقم (16) لسنة 2005 المادة (11) .

الثاني عام 2005 وتم انتخاب 87 امرأة للجمعية الوطنية أي بنسبة تفوق 30٪ وان مشاركة المرأة في الجمعية الوطنية قد اتخذ طابعا كميا وليس نوعيا بسبب تراكمات وعوامل عديدة رجحت المعايير الكمية على المعايير النوعية في تمثيلها واختيار العناصر النسوية في القوائم الانتخابية ومن ثم في عضويتها في الجمعية الوطنية [1]، وفي انتخابات 15 / 12 /2005 كانت حصة النساء في الكوتا 73 مقعد من اصل 275 مقعد أي بنسبة 27 ٪ وسبب انخفاض نسبة تمثيل النساء هي في الانتخابات الأولى اتبع نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة فأخذت المرأة حصتها بدون تجزئة أما في الانتخابات الثانية كانت القائمة المغلقة واتبع نظام الدوائر مما أدى تجزئة الأصوات، كما شاركت في انتخابات مجالس المحافظات في 30 كانون الثاني 2009 وطبقا لنظام الكوتا حصلت المرأة على 110 مقعد ولم تكن نسبة التمثيل المرأة في مجالس المحافظات متساوية ففي بغداد 28 ٪ وفي محافظة القادسية 21٪ وفي المثنى 15،3٪ [2].

إن تقسيم المشاركة السياسية للمرأة العراقية في ظل النظام الجديد لابد أن يأخذ مسألة مهمة ألا وهي حداثة التجربة الديمقراطية في العراق لأنَّ الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق بمجرد تغيير الأنَّظمة في أي بلد بل هي امتداد لسلسلة من التطورات والممارسات التي تفضي إلى الوصول للديمقراطية الحقيقية وان الانتخابات هي جزء من الديمقراطية والديمقراطية مفهوم شامل يتجسد في ثقافة وسلوكيات الناس عادات وتقاليد أفراد المجتمع وقوى المؤسسات الرسمية والمدنية وفي العقلانية والتسامح والحوار وحرية الرأي والتناوب السلمي للسلطة والمواطنة المتساوية واحترام حقوق الإنسان.

وفي حديث وزير حقوق الإنسان العراقي آنذاك زهير الجلبي ذكر مشاكل كثيرة في العملية السياسية في العراق وأبرزها مشاركة النساء في القوائم الانتخابية قائلا إن إشراك المرأة كان لمجرد ملئ الفراغات وأضاف أن تخصيص نسبة محددة من المقاعد للنساء لا يعني إتاحة فرصة للمرأة العراقية لدخول البرلمان وإنما يعني إشراك نص المجتمع العراقي في تقرير مصير العراق، لكن أن ما يحصل في العراق هو ترشيح نساء بعيدات كل البعد عما يحدث داخل (البرلمان) وهذا ما انعكس سلبا على تجربة المرأة البرلمانية هو انتمائها لأحزاب أعطتهم هذه المقاعد وحرضتهن على مقاعدهن الأمر الذي دفعهن إلى أن

[1] رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد عام 2003 ، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، 2011 ، ص 111.

[2] أسماء جميل رشيدة، التمثيل السياسي للمرأة في العراق، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد، العدد (37) ، 2011 ، ص 58 .

يأتمرن بأوامر وتوجيهات رؤساء الأحزاب والكتل السياسية التي وصلت إلى الجمعية الوطنية عن طريقها .[1]

1. الدورة الانتخابية الاولى (2006-2010) :

لقد شاركت المرأة العراقية في الانتخابات التشريعية العامة لاختيار مجلس النواب في 15/كانون الثاني/2006 وكانت حصة النساء من الكوتا (73) مقعد من اصل (275) مقعد أي النسبة 4،28 ٪ على وفق نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة ولم يضمن الدستور العراقي وجود نسوي للسلطة التنفيذية كما هو الحال في السلطة التشريعية ففي الحكومة الانتقالية لعام 2004 استوزرت (6) وزيرات فقط من مجموع (33) وزير أي نسبة 18٪ ثم في الحكومة الانتقالية الثانية عام 2005 شغلن (6) وزارات من مجموع (35) وزارة أي نسبة 17٪ فقط وفي حكومة عام 2006 شغلن النساء اربع وزارات فقط من مجموع 38 وزارة أي النسبة 10 ٪ ولم ترشح ولا امرأة لتولي منصب رئيس البرلمان وان عدم ترشيح المرأة لرئاسة مجلس النواب لا يعني عدم وجود الكفاءات النسوية المؤهلة لشغل هكذا منصب وإنما وضع المرأة البرلمانية كما ذكر سابقا تحت وصاية الكتل السياسية وفي اللجان الرئيسة في مجلس النواب العراقي لعام 2006 / 2010 والبالغ عددها 24 لجنة دائمة لم تراعِ أي نسبة للنساء مما يدل على عدم وجود قناعة داخل المجلس بالقدرة والكفاءة لدى العديد من البرلمانيات ويلاحظ أن اللجان الأكثر سيادية وحساسية غاب وجود المرأة فيها أو قلت نسبة تمثيلها كثيرا وهذا يعكس التوجهات السياسية التي تقف وراء هذا التقييم بمعنى أن معظم النائبات تم توزيعهن على لجان المجلس من دون مراعاة الرغبة والتخصص ويلاحظ غياب تام لأي تمثيل نسوي في لجان (الأمن والدفاع، والمصالحة الوطنية، لجنة العشائر) [2]، وعزوف المرأة عن العمل في لجنتي العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة شؤون الأعضاء ويعود ذلك أن عمل العضو في اللجان على علاقة وثيقة مع درجة أهمية اللجنة بالنسبة للكتل السياسية اولا وبالنسبة للنواب ثانيا ، إذ تكون درجة التنافس عالية على بعض اللجان دون الأخرى سواء بالنسبة للحزب أو العضو وبما أن (لجنة الأمن والدفاع) هي من اللجان السيادية بنظر الأحزاب وتحتاج إلى شخصية قوية قادرة على السيطرة لذلك الحزب هو الذي يرشح من سيكون من أعضائه في هذه اللجان وبحكم النظرة

[1] بدرية صالح عبد الله، الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد الثاني، المجلد الرابع ، 2015 ، ص 245.

[2] بان علي كاظم، تقويم أداء البرلمانيات العراقيات في مجلس النواب العراقي بعد عام 2003 ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد ، 2017 ، ص 59.

السائدة تمنح المرأة اللجان الأقل أهمية ويحتكر الرجال اللجان السيادية وقد حسر نشاط المرأة في لجان مجال التعليم والصحة والمرأة والأسرة والطفولة واستبعادها عن اللجان الذي تقترح التشريعات الخاصة بالنواحي الأمنية والسياسية والمساهمة مع الجهاز التنفيذي في وضع استراتيجيات الوطنية والتنموية ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ولم تحصل النساء البرلمانيات على رئاسة اللجان الدائمة والمؤقتة في الدورة الانتخابية الأولى 2006 / 2010 سوى لجنتين فقط من اللجان الدائمة إذ ترأست النائبة آلاء طالباني لجنة مؤسسات المجتمع المدني وترأست النائبة سميرة الموسوي لجنة المرأة والأسرة والطفولة وهناك من يرجع ويسوغ فشل المرأة في رئاسة عدد مناسب من اللجان البرلمانية بضعف المرأة البرلمانية العراقية في فرض شخصيتها القيادية على زعماء الكتل السياسية.

وفي المجال التشريعي يمكن متابعة دور المرأة البرلمانية ، فكانت السيدة منى زلزلة وآلاء السعدون رئيسة لهذه اللجنة أما بقية البرلمانيات فقد اقتصرت اهتماماتهن بالموازنة في الغالب من زاوية انتمائهن إلى لجنة معينة أو كتلة معينة كما لم تكن المداخلات التي شاركن فيها مداخلات قانونية شاملة ترتكز على مناقشة السياسة الاقتصادية والنظام المالي لتلك الموازنة ومنهجيتها وشاركت البرلمانيات في الأجزاء الخمسة للجلسة (43) أما بتقديم مقاربات لفقرات الموازنة كثيرا ما تكون محدودة في جزئية معينة صغيرة في حين اقتصرت مداخلة النائبة جنان العبيدي عن السؤال عن المخصصات الطبية والنائبة أسماء الدليمي عن مخصصات الوقف السني والنائبة كاتيا طلعت عن المبالغ المخصصة لتنفيذ المادة (140) فيما تساءلت النائبة ندى السوداني في اليوم الأخير للتصويت على الموازنة في عدم وجود مبالغ مخصصة للمهجرين واحتجت النائبة سميرة الموسوي على عدم مراعاة الميزانية لحقوق الأرامل في العراق.

وفي مجال القضايا السياسية والأمنية لم تشارك المرأة البرلمانية وخاصة لجنة الأمن والدفاع النيابية حيث تعمدت الكتل السياسية أبعاد المرأة عن موضوعات الأمن والموضوعات السياسية الساخنة، فضلاً عن الجانب الرقابي لم يكن هناك أي مداخلة أو مشاركة للبرلمانيات.

مما سبق أرى أن دور المرأة البرلمانية في الدورة الانتخابية الأولى كان ضعيف بوصف المرأة العراقية حديثة العهد في المشاركة البرلمانية الحقيقة الفعلية.

2. الدورة الانتخابية الثانية 2010 / 2014:

جرت الانتخابات البرلمانية في آذار 2010 حسب النظام تعدد الدوائر على وفق نظام القائمة المفتوحة التي شملت كل المحافظات العراقية وقد حصلت المرأة على (81) مقعد من مجموع (325)

مقعد وبنسبة 29 ٪ من مجموع أعضاء مجلس النواب وشهدت صعود نساء برلمانيات وحصولهن على أصوات تؤهلهن لعضوية مجلس النواب خارج نظام الكوتا مع الإشارة إلى أن (21) عضوه من النصاب الحالي كن برلمانيات سابقات والسنتين الأخريات يتبوأن المقاعد البرلمانية لأول مرة وهذا دليل على تقبل النخب السياسية لاشتراك المرأة المستقلة سياسيا، والتي تمتلك مؤهلات أكاديمية وقيادية، وشاركت النائبات بمنصب رئيس لجنة هي خمس لجان (لجنة الصحة، لجنة الخدمات والأعمار، لجنة المهجرين، لجنة المرأة، لجنة شؤون الأعضاء)، أما اللجان التي شغلت فيها النائبات نائب لرئيس هي (لجنة الخدمات، لجنة الثقافة والإعلام، لجنة المهجرين، لجنة مؤسسات المجتمع المدني، لجنة شؤون الأعضاء) أما اللجان التي شغلت فيها منصب مقررات لجنة (لجنة العلاقات الخارجية، لجنة الخدمات، لجنة الزراعة، لجنة الشهداء، لجنة المرأة) وعن مشاركة المرأة البرلمانية في لجان المجلس الدائمة والمؤقتة فقد توزعت بين الكتل البرلمانية وذلك بالتوافق عليها من الكتل الفائزة وبحسب اتفاقات مسبقة وله علاقة وثيقة بالأحزاب أولا والنواب ثانيا، وأوضحت النائبة أزهار الشيخلي التوزيع داخل اللجان يخضع للمحاصصة الطائفية والحزبية وحتى داخل الكتل الواحدة يوجد مبدأ المحاصصة) [1]، وبصورة عامة نظام الكوتا أتاح للمرأة نسبة عالية من التمثيل داخل مجلس النواب غير أن ذلك لا يعني أن هنالك مستوى عالي من التمكين [2].

إن عدم ترشيح امرأة لمنصب رئاسة مجلس النواب لا يعني عدم وجود كفاءات النسوية المؤهلة لشغل مثل هكذا منصب، كما ذكرنا سبب المحاصصة السياسية وهناك اتفاق مسبق بين رؤساء الكتل على توزيع المناصب وان الأحزاب السياسية لا تفكر في إعطاء المرأة دور فعال في العملية السياسية مع ذلك كانت نسبه تمثيل المرأة في اللجان السياسية لا بأس بها مقارنة بالدورة البرلمانية الأولى وكان للمرأة البرلمانية حضور واضح في جلسة البرلمان والمداخلات التي قامت بها البرلمانيات منها مداخلة مها الدوري [3]، بتول فاروق، زينب الطائي، حنان الفتلاوي ي، اكثر في القضايا المهمة التي تم مناقشتها داخل قبة البرلمان وأخذت حيزا واسعا في المناقشات وركزت النائبات البرلمانيات في مناقشتهن على الجوانب

[1] بيداء محمود احمد، بدرية صالح عبدالله، المرأة العراقية ودورها في مجلس النواب منذ عام 2003 ، مجلة المعهد، معهد العلمي للدراسات العليا، العدد (3)، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول ، 2020 ، ص 75-76.

[2] كريم محمد حمزة، تمكين المرأة العراقية وتقاطع الوسائل، مجموعة باحثين، بناء المرأة بناء العراق، ط1 ، بيت الحكمة، بغداد ، 2011 ، ص 135 .

[3] محضر جلسة رقم (1) الفصل التشريعي الثاني السنة التشريعية الثانية 2011/11/20 ، الدورة الانتخابية الثانية 2014/2010 ، ص 4-5.

السياسية والقانونية مثل (رحاب نعمة مكطوف، أسماء طعمة مهدي)[1]، ولم تشهد الدورة الانتخابية الثانية تطورا كبيرا في المجال الرقابي ولم تسجل أي نشاط فاعل وسجلت استجوابات خجولة ومحددة للرقابة لبعض الوزارات لكنه لم يلتفت لدور الهيئات المستقلة ولابد من إيجاد وسائل لتفعيل الرقابة ودورها [2]، وشهدت ثلاث استجوابات كانت حصة المرأة البرلمانية واحدة منها [3]، حيث وجهت النائبة حنان الفتلاوي لرئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات [4].

مما سبق أرى أن دور المرأة في الدورة الانتخابية الثانية اكثر فعالية من الدورة الأولى بحكم الخبرة التي اكتسبتها المرأة في مجال العمل البرلماني.

3. الدورة الانتخابية الثالثة 2014 / 2018:

جاءت انتخابات مجلس النواب لعام 2014 وسط أجواء إقليمية دولية حساسة للغاية وقد تفاوتت وجود النساء في الكتل النسائية الفائزة بمقاعد مجلس النواب فقد حصلت المرأة من (83) إلى (87) مقعد من مجموع (328 / 329) مقعد في مجلس النواب أي نسبة 25٪ إلى 26٪ ، واستطاعت المرأة أن تؤدي دورا رئيسا في الانتخابات وتفوز بوصفها مرشحا وقد تباين وجود النساء في الكتل السياسية الفائزة في مقاعد مجلس النواب ضمن مجموع (37) كتلة سياسية (9) كتلة مثلت فيها البرلمانيات و(18) كتلة لم يمثلن فيها، وشغلت نواب ذكور فقط وفي مجال اللجان النيابية شغلت اربع مناصب كرئيس لجنة من اصل (26) لجنة وهناك سبع نساء شغلت منصب مقرر لجنة، وبعض اللجان خلت من التمثيل النسوي مثل (لجنة الدفاع والأمن ولجنة المصالحة والمسائلة ولجنة العشائر) في حين تراوحت نسبة تمثيل النساء في بقية اللجان بين 17٪ إلى 5٪ ، وكانت اعلى نسبة تمثيل في لجنة التربية النيابية بلغت 68 % تليها لجنة حقوق الإنسان 46٪ أمَّا لجنة المرأة والأسرة والطفولة تمثلت المرأة فيها بنسبة 100٪ بوصفها لجنة مختصة وطرحت النائبات موضوع أزمة النازحين جراء الأزمات بعد سقوط الموصل ومعاناتهم والسبل الكفيلة للحلول وطلبت النائبة زينب ثابت باستضافة رئيس الوزراء

---

[1] محضر جلسة رقم (1) الفصل التشريعي الأول السنة التشريعية الرابعة 2013/6/18 الدورة الانتخابية الثانية 2014/2010 ، ص 26.

[2] وائل عبد اللطيف، أصول العمل البرلماني الجزء الثالث، ط 1، بغداد ، 2012 ، ص 61 .

[3] بدرية صالح عبدالله، الصلاحيات البرلمانية وفق الدستور 2005 ، مجلة أبحاث العلوم السياسية، كتلة العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، العددان (5 – 6) ، 2019 ، ص 123 .

[4] محضر جلسة رقم (64) الفصل التشريعي الثاني السنة التشريعية الأولى 2011/5/11 الدورة الانتخابية الثانية 2010 / 2014 ، ص 14 – 36 .

لمناقشة العمل التنفيذي الخاص لهؤلاء النازحين كما طلبت النائبة فيان دخيل مأساة النازحين الإيزيديين في جبل سنجار[1]، وطالبت النائبة آلاء طلباني بتدخل دولي لإغاثة النازحين وقد طرحت النائبة عالية نصيف في جلسة استضافة وزير حقوق الإنسان ووزيرة الهجرة والمهجرين موضوع المرأة ومعاناتها وما تتعرض له جراء تدهور الأوضاع الأمنية وازدياد العنف الموجه ضدها وكان للمرأة البرلمانية مداخلات عدة في جريمة قاعدة سبايكر منها النائبة نوال ونان وزينب ثابت وعلا عودة [2]، وأبدت النائبة سميرة الموسوي وطالبت بتدوين القضية وطرحها على الأمم المتحدة بوصفها جريمة وإبادة جماعية.

وفي المجال الرقابي كان دور المرأة البرلمانية واضح عن طريق الأسئلة شفهية أو المكتوبة الموجهة من قبل البرلمانيات إلى السادة الوزراء كما استجوبت النائبة عالية نصيف وزير الدفاع خالد العبيدي وانتهت بسحب الثقة عنه .[3]

مما سبق أرى أن المرأة البرلمانية كان لها دور مميز في الدورة الانتخابية الثالثة كانت اكثر نشاطا وفعالية في الدورات التي سبقتها وبدأت المرأة البرلمانية تكتسب الخبرة البرلمانية وتستفيد منها في التجارب السابقة إلا أنَّها لم تؤد دورها بالشكل المطلوب ضمن اكثر من (80) امرأة ظهرت (10) فقط أو اقل كان لها دور واضح في مجلس النواب العراقي.

4. الدورة الانتخابية الرابعة 2021/2018:

وضع قانون الانتخابات الجديد وهو النظام الدوائر المتعددة قسم البلاد إلى (83) دائرة انتخابية توزعت على عدد المحافظات وقسمت العاصمة بغداد إلى (17) دائرة بحكم عدد سكانها الأكثر الذي يناهز (8 ملايين نسمة) الأمر الذي كان من شأنه يعزز وصول الشخصيات المستقلة إلى البرلمان وتحجيم السيطرة الكتل الكبيرة على المشهد الانتخابي كما كان في قانون الانتخابات السابقة، ومع كل الشبهات حول التزوير والتلاعب في الأرقام جرت الانتخابات وحصلت المرأة على نسبة 45 ٪ [4] ، وفازت المرشحات ب(22) مقعد بدون الحاجة إلى الكوتا إلا أنَّ تلك النسبة تؤشر حالة إيجابية في الأداء

---

[1] محضر جلسة رقم (4) الفصل التشريعي الأول السنة التشريعية الأولى 2014/8/5 الدورة الانتخابية الثالثة 2014 /2018 ، ص4 11 .

[2] محضر جلسة (11) الفصل التشريعي الأول السنة التشريعية الأولى 2014/9/3 الدورة الانتخابية الثالثة 2014 /2018 ، ص 41 .

[3] رغد نصيف جاسم، وبدرية صالح عبدالله، الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي في العراق خلال الدورات الانتخابية الثلاثة 2006 / 2018 ، مجلة دراسات دولية العدد (80)، كانون الثاني 2020 ، ص 220 – 221 .

[4] مروان الجبوري، انتخابات العراق انقسامات وخروقات ومستقبل غامض 2018/5/14 ، (http://www.aljazeera.net/home)

البرلماني للمرأة والتي شخصت الناخبين الذين تعودوا على انتخاب الرجال دون النساء إلى منح ثقتهم للنساء ويعد مشاركة نوعية وحقيقية للنساء.

مع ذلك لم تحتوِ حكومة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي حضورا نسوياً، بل تعرض مرشحات عراقيات لفضائح طالت حياتهن الشخصية (التسقيط وتشويه السمعة) تسبب بانسحاب بعضهن مع حظوظهن بالحصول على مقعد نيابي، وعلى الرغم من تبوء المرأة لمنصب نقيب المحامين العراقيين إلا أنَّ مجلس القضاء الأعلى في دورته الأخيرة كان يحوي (6) نساء فقط من اصل (48) وهو على قلته يعتبر عدد كبير بالمقارنة مع الانتخابات 2005 التي بلغت نسبة 78 ٪.

إن طبيعة المجتمع العراقي ترفض تولي النساء مناصب عليا داخل الدولة ومن ابرزها العادات والتقاليد والطابع العشائري للبلد [1]، وفي الأول من تشرين الأول عام 2019 انطلق حراك احتجاجي كبير لم يشهده التاريخ السياسي المعاصر للعراق ، تجدد بعد شهر في 25/تشرين الثاني مطالبين فيها عن هوية وطنية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح السياسي وشملت بغداد وجميع محافظات العراقي ، وتفاعل معها الشباب والمثقفين والناشطين ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين ، ومن الانعكاسات الإيجابية للاحتجاجات هي حضور مميز للمرأة العراقية الذي اعطى مزيد من الاندفاع والزخم العام في التظاهرات وعامل مساعد لتنوع المشاركة السياسية وتشريعاته وطالبت التخلص من حكم الأحزاب وسطوتها والتأسيس لدولة حقيقية يسود فيها العدل والقانون ومفهوم المواطنة [2]، وتركيز الحكومة على حماية المرأة من الإقصاء والتهميش والتعرض للتهديدات والخطف والعنف الجسدي والنفسي [3].

أي إنَّ وجود المرأة العراقية في الاحتجاجات يثبت مدى وعيها وقدرتها على المشاركة بالقرار السياسي وان وجودها ليس للدعم والإسناد فقط وإنما لترشيح مبادئ الثورة ومطالبها واهم مطلب للنساء هو تعديل الدستور بما يكفل حقوقها وان المرأة العراقية اصبح لها صوت مسموع، ومثل حراك تشرين نقطة تحول بالنسبة للمرأة إذ نجحت بتطبيق بنود قرار مجلس الأمن رقم (1325) الذي عد المرأة عنصرا فعالا

[1] لينا عماد الموسوي، عراقيات يتظاهرن ضد الحكومة في أيلول 2018 ،

[2] ايمن احمد محمد، الاحتجاجات العراقية عام 2019 ودورها في بناء الهوية الوطنية، مركز المسار للدراسات والبحوث، الكتاب 160 ، نيسان 2020 ، ص 246 – 247 .

[3] قاسم شعيب عباس السلطاني وسلام عطى الله شباط، الحراك الشعبي وانعكاسه على المواطنة في العراق بعد عام 2003 ، مجلة قضايا سياسية، العدد (63) تشرين الأول ، 2020 ، ص 172 – 173 ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين .

في صنع السلام وحفظ الأمن بشكل عفوي والمرأة العراقية بعد ثورة تشرين لم تكون كما كانت من قبل [1]، إذ أسست لنفسها دور لم تتنازل عنه في المستقبل العراقي وصياغة البنى السياسية للدولة العراقية ، وفي عام 2020 أصدرت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أوسكو) [2] تقرير يشير إلى أنَّ العراق يحتل المرتبة (70) عالمياً من حيث تمثيل النساء بالبرلمان وفي الواقع لم تشغل النساء حتى الآن أي مناصب رئيسة رئاسية وتنفيذية مهمة في الحكومة العراقية وهنالك ضرورة ملحة تحصل المرأة على المزيد من الحريات السياسية اللازمة لتحسين أوضاعها ومعالجة القضايا التي تؤثر فيها [3]، وجاءت الانتخابات في 2021/10/7 وفقا لقانون انتخابي جديد يعتمد على دوائر انتخابية متعددة والتصويت لمرشح واحد مع حالة الإحباط للقوى الساعية للتغيير المحسوبة على (انتفاضة تشرين) التي قاطعت هذه الانتخابات ومن المظاهر الأخرى لهذا الرفض الشعب وقلة نسب المشاركة في الانتخابات بسبب بقاء القوى المتصدرة للمشهد السياسي دون تغيير التي تمكنت من احتواء الاحتجاجات الشعبية وحصلت النساء على (79) من اصل (329) مقعد في مجلس النواب العراقي وبينما نسبة (4،29٪) في الانتخابات، وهي اعلى نسبة تحققها المرأة العراقية في تاريخها حسب ما أعلنته الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبحسب تحليل دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لنتائج الانتخابات تمكنت المرأة الفوز بـ (97) مقعد وبزيادة (14) مقعد من الكوتا المخصصة للنساء من بينها فائزتان من الأقليات فيما أظهرت هذه النتائج فوز (57) امرأة بقوتها التصويتية دون الحاجة إلى الكوتا [4].

إن حصول النساء على المركز الأول خارج الكوتا وبعدد أصوات جيدة يعطي القوة المعنوية في البرلمان ويدعو لإيجاد الكوتا المخصصة للمرأة في الحكومة خصوصا أن مجلس الوزراء اصدر قرار رقم (99) لسنة 2015 وحث الوزارات على ترشيح نساء للمناصب القيادية ولا يوجد للمرأة تمثيل حقيقي في

---

[1] سميرة إبراهيم عبد الرحمن، النساء العراقيات في احتجاجات 2019 الفاعلية والأدوار، مركز المسار للدراسات البحوث، الكتاب160 ، نيسان 2020 ، ص 266 .

[2] UNAMI Strengthening Women's Political Participation in Iraq (Full Phase One 2021 Report Below) ، (https://www.iraqfoundation.org/unami-narrative-report/)

[3] آيات مظفر نوري، عقبات في طريق المرأة العراقية إلى البرلمان ، 2021/6/24 ، معهد واشنطن للسياسة الشرط الأدنى .

[4] لقد فازت ميسان الصالحي المرشحة عن حركة امتداد التي تمثل جانبا من تظاهرات تشرين اعلى الأصوات في دائرتها الانتخابية في محافظة ذي قار وحصلت على (23) الف صوت للمزيد انظر ... المرأة العراقية تكتسح الانتخابات التشريعية على الموقع موازين نيوز في 2021/10/17 .

أماكن صنع القرار مثل وكيل وزير ويقابل كل امرأة لديها منصب تنفيذي نحو خمسين رجلاً في مناصب أخرى مشيرة إلى أن الحكومة الحالية تضم امرأتين لإدارة وزارتي الهجرة والإعمار وأكثر الوزارات التي فيها تمثيل للنساء هي التخطيط والمالية والعدل، لذلك فمن الضروري تسلم المرأة المناصب القيادية في الحكومة المقبلة وحتى منصب رئاسة الوزراء .

وفي اجتماع دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في الاجتماع الخاص بمناقشة كوتا النساء داخل نظام توزيع المقاعد في الانتخابات البرلمانية المقبلة برعاية المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (UN women) بينت مدير عام دائرة تمكين المرأة الدكتورة يسرى كريم محسن ضمن رؤية الدائرة خيارين فيما لو فازت امرأة أو اكثر بقوتها التصويتية ضمن الدائرة الانتخابية:

أ- اعتبار المرأة الفائزة بقوتها التصويتية ضمن الكوتا ولا حاجة لعملية الاستبدال.

ب- إخراج النساء الفائزات بقوتهن التصويتية من احتساب الكوتا للمساعدة الانتخابية يهدف إلى تعزيز مكانة المرأة في المشاركة السياسية والتمثيل البرلماني للمزيد انظر الأمانة العامة لمجلس الوزراء، دائرة تمكين المرأة العراقية تشارك في الاجتماع الخاص بمناقشة كوتا النساء داخل نظام توزيع المقاعد الانتخابية، 31/آب/2021 ، وقد أشارت عضو لجنة حقوق الإنسان السابقة الناشطة في حقوق المرأة بشرى العبيدي إلى (إن الحجم الكبير من النساء في الدورة المقبلة يجعلنا نعيد الحسابات بان دور المرأة مهم في صنع القرار في العملية السياسية)، وأضافت أن يكون للمرأة حضور قوي في اللجان النيابية وتتولى رئاسة اللجان المهمة واللجان التفاوضية والوفود التي تذهب إلى الدول، وتولي مناصب في المنظمات الدولية وسيكون صوت المرأة قويا في البرلمان المقبل وتذكر الناشطة في حقوق المرأة ابتسام البدري (إن المجتمع بدأ يدرك أن الفروق غير موجودة بين الرجل والمرأة وهي تتعلق بالأداء فقط مشددة على ضرورة أن يكون للمرأة دور فاعل في الحكومة)، خصوصا وان وجود المرأة في السنوات الماضية كان غير فاعل ومسخر لخدمة الكتل ونأمل في أن يكون لها دور افضل في صنع القرار وفي حديث (سارة الحسني) عضو منظمة حقوق المرأة العراقية [1]: (إن ما حدث هو سابقة مبشرة ومهمة من حيث المبدأ حيث تخطى عدد المرشحات الفائزات نسبة نظام الكوتا النسوية في العراق وفرصة لتحقيق تمثيل نسوي حرص الدستور العراقي على تثبيته وحمايته بيد أن الأحزاب السياسية

[1] في سابقة المرأة العراقية تتجاوز الكوتا النسائية عربية،sky news ، 2021/10/14 ،

المسيطرة غير جادة في تمكين النساء ووجودهن وتمثيلهن بالنسبة لها هو بالأرقام فقط ولا ينعكس كدور فعلي وملموس)، وأضافت يجب الاهتمام بالتوعية والمشاركة في الدورة البرلمانية وليس بالكمية فقد عانينا سابقا من ضعف البرلمانيات وخصوصا في لجنة المرأة البرلمانية بل وإدراجهن في أجندات معادية لحقوق المرأة مثال ذلك منع تعديل المادة (57) من قانون الأحوال الشخصية الذي يعطي للام حق حضانة الطفل وعرقلة تشريع قانون العنف الأسري وللأسف كان دور العديد منهن سلبي كون غالبيتهن ينتمي للأحزاب وبعضهن لا يشاركن حتى في المناقشات داخل قبة البرلمان بلا دور وكأنهن مجرد ديكور، وكيف نثق بمن نجحن مرة أخرى وبعضهن نائبات سابقات ثبت هزال أدائهن البرلماني وأخريات تابعات لأحزاب دينية متنفذه وآخر ما تفكر به هو دور النساء وصورتهن وحقوقهن وهي أول المعارضين لتشريع القوانين المدنية التي تطالب بها لأنَّصاف المرأة وتحريرها، وتتسم الدوائر الانتخابية بأنها ذات طابع عشائري أو حزبي، وتضيف رئيسة منظمة (أوان) للتوعية وتنمية القدرات فريال الكعبي (لقد أيقنت أن الكوتا في مفهوم دولتنا الحديثة ما هي إلا مجرد تمثيل بحيث لجنس الإناث والتعامل مع هذا المنطلق يحول القضية إلى مفهومها البايولوجي وليس إلى الأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة والقابلة للتغيير مع التطور الاجتماعي).

إن فوز المرأة في الانتخابات البرلمانية يؤكد على امتلاك المرأة العراقية مقومات القيادة أو الوصول إلى مراكز صناعة القرار السياسي وعدم حاجتها للكوتا [1]، وتعد المرأة قادرة على المشاركة في الحياة العامة عن طريق المشاركة في العمل العام ومؤسسات المجتمع المدني وقامت منظمات المجتمع المدني بتنظيم عدة ورش العمل التدريبية لعدد من المرشحات وتقدم تنظيمات المجتمع المدني برامج تمكينية للمرأة في المجالات المختلفة الاقتصادية وسياسية واجتماعية، كما يقع على منظمات ومؤسسات المجتمع المدني مسؤولية توظيف آليات الحصص النسائية لتفعيل مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وتنمية المهارات القيادية للمرأة وإظهار كفاءتها وذلك لا يتحقق إلا بإفساح المجال أمامها لخوض التجارب القيادية وبالتركيز على مهام تدريب المرأة وتثقيفها وأعداد الكوادر النسائية المؤهلة.

كما تعد مؤسسات المجتمع المدني من اهم قنوات المشاركة الشعبية مع أنَّها لا تمارس نشاطا سياسيا مباشرا [2]، إن وجود المرأة في البرلمان العراقي هو مجرد إشغال مقاعد وفق إملاءات سياسية

[1] آيات مظفر نوري، عقبات في طريق المرأة العراقية للبرلمان، معهد واشنطن للسياسة، الشرق الأدنى ، 24/ 6/ 2021 .

[2] هدى هادي محمود، المرأة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بعد عام 2003 ، مجلة دراسات دولية العدد (63)، تشرين الأول ، 2015 ، ص 320 – 321 .

وحزبية فلا يؤثر في حصولهن على هذه النسبة ولا يكون لهن صوت مؤثر، إلا أنَّ هناك بعض المعوقات ومجموعة العوامل التي تقف أمام إمكانية نمو دور المرأة وتعزيزها، والمشاركة السياسية للمرأة العراقية منها معوقات سياسية واجتماعية وذاتيه ومن ابرزها:

أ- تنهض الثقافة الدينية بدور أساسي في التأثير للسلوك السياسي للمرأة وخاصة وان بعض الجماعات المتشددة دينيا لا تعترف بحق المرأة بالمشاركة السياسية حيث تتعرض الكثير من النساء الناشطات بالمجتمع المدني إلى التهديد بالقتل مما يؤثر في مشاركتهن بالحياة السياسية.

ب- عدم الاستقرار السياسي والذي أدى إلى العنف والفوضى الأمنية كلها عوامل انعكست على نفسية المرأة العراقية وعزوفها عن المشاركة في العمل السياسي.

ت- يرجع ضعف الدور السياسي للمرأة العراقية إلى طبيعة المعتقدات الاجتماعية والثقافية والنفسية أي إنَّ الموروث بالمعتقدات والأعراف والتقاليد والقيم مؤثر في الحياة الاجتماعية التي تعيشها المرأة.

ث- سيطرة قادة الكتل السياسية والأحزاب السياسية على النائبات هذا ما يعرقل نشاطهن وأصبحت مقيدة بتوجيهات حزبها ووظيفتها داخل البرلمان [1].

مما سبق أرى أن ضعف التمكين السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى طبيعة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والأمنية كلها عوامل متداخلة تؤثر في تحديد دور ومكانة المرأة الاجتماعية والسياسية والمدنية وهذه المتغيرات جميعها تقف عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل فعال وصحيح، إن المرأة في العراق تمتلك الوعي إلا أنَّها لا تمتلك مقومات الاستمرار، ولمواجهة تلك التحديات يجب العمل على القيام بأخذ مبادرات وخطوات حقيقية للتمكين السياسي للمرأة العراقية منها:

أ- دورات تعزز الشجاعة الأدبية والخطابية والثقافة السياسية للمرأة وذلك لتعزيز قدراتها واستعدادها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية (وذلك لأنَّه كما ذكرنا أن هناك عوامل ثقافية واقتصادية وسياسية واجتماعية وشخصية تقف عائقا أمام تمكين المرأة والثقافة السائدة ونظرة الرجل بصورة عامة للمرأة ونظرة رؤساء الكتل السياسية بصورة خاصة هذا ما أدى إلى ضعف التنظيمات النسوية وأدوارها من حيث التخطيط للبرامج والقدرات الشخصية للقيادات النسائية لبعض البرلمانيات حيث نلاحظ اقتصر الدور الرقابي على عدد محدود من النائبات).

[1] بدرية صالح عبدالله، قانون الأحزاب السياسية في العراق، مجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية، العددان (35 – 36) ، 2017 ، ص 969 .

ب- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات التي تهتم بشؤون المرأة وتصميم برامج تدريبية تستهدف المرأة وتكثف الجهود لتطوير النساء العاملات في المجال السياسي.

ت- تعديل قانون الأحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 حيث وفق المادة (11/أو لاً-أ) والتي جاءت عبارة (يتم مراعاة التمثيل النسوي)، لذلك على الأحزاب أن تضمن حصة المرأة في القيادات الحزبية بحيث لا تقل عن 25٪ على الأقل مع الزام الأحزاب عن طريق برامجها السياسية ومناهجها التنظيمية بتطوير وتمكين كوادرها النسائية وان تخرج من وعي حزبي ضعيف إلى وعي نسوي حقيقي لأنَّ المشاركة الحقيقية الفاعلة للمرأة لا تعني فقد زيادة عدد النساء في الحياة السياسية ولكنها أيضاً تعني العمل على تغيير الأعراف والممارسات المجتمعية التي تؤثر في المرأة وتنعكس على مشاركتها السياسية وأبرزها العنف الأسري والتمييز في مجالات العمل.

ث- تعزيز دور الإعلام ومساهمته في توعية المجتمع بأهمية دور النساء في العمل السياسي وعلى تحسين صورة المرأة وإبراز مكانتها على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتشجيع المرأة العراقية ودعم حقوقها سواء كانت في مجلس النواب أو خارجه وعن طريق اللقاءات والندوات النسوية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة.

الخاتمة والإستنتاج :

مع التحول السياسي الكبير الذي جرى في العراق بعد العام 2003 والحقوق السياسية التي حصلت عليها وفق الدستور العراقي الدائم العام 2005 (حق المواطنة، حق الانتخاب، حق الترشيح للانتخابات) إلا أنَّها مازالت تعاني من مجتمع تقليدي لما تحمله من تراكم تاريخي واجتماعي يلقي بضلاله على المرأة ولا تزال المرأة العراقية خاضعة لهيمنة المجتمع التقليدي بقيمه المحلية على حساب مجتمعه المدني وثقافته الحديثة الفاعلة، وللميراث الثقافي احد المرجعيات الأساسية في بناء وصيرورة المرأة ودلالاتها.

وان التمكين ليس مجرد إجراءات فنية، بل هي عملية تعكس ثقافة التكافؤ والمساواة بكافة أبعادها ومع التحسن الذي طرأ على نسب تمكين النساء نحو بعض المناصب القيادية أو مراكز صنع القرار أو التمكين السياسي ، وتقاس درجة التمكين السياسي للمرأة ومشاركتها في الحياة السياسية بمدى وعي الأفراد بحق المرأة ومشاركتها بالسلطة ومفاصلها الأساسية .

ويمكن الاستنتاج بأن ضعف التمكين السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى :

- طبيعة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية وأهمها (المعوقات الأمنية، المعوقات الاقتصادية، المعوقات الاجتماعية والثقافية، ومعوقات ذاتيه تتعلق بشخصية المرأة البرلمانية) لأنَّ عدم الثقة بنفسها وترددها وانعدام الثقة والتبعية انعكس سلبا على ثقتها بالعناصر السياسية اللاتي تقدمن للترشيح والانتخاب وهذا ما يحتاج وقت طويل وحسب المتغيرات لكي تتغير تلك النظرة وبمساعدة وسائل الإعلام والتوعية .
- حاجة المرأة العراقية إلى اكتساب الخبرات السياسية التي تجعلها قادرة على تولي المناصب العليا في الحكومة العراقية إلا أنَّ تردد النساء الطموحات إلى جانب وصول النساء اللاتي لا يمثلن سوى الأحزاب الحاكمة التي تنتمي إليها سواء المدنية أو الدينية نجد هناك صعوبة التنبؤ بمستقبل المرأة العراقية في العملية السياسية

لذلك يتوجب تعديل قانون الأحزاب بما يضمن نص قانوني واضح يراعي التمثيل النسوي بما ينسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ومقررات مؤتمر بيجين عام 1995 وإلزام الأحزاب السياسية بإشراك النساء في المواقع القيادية على مستوى القيادات وفروعها الحزبية.

لم تكن طبيعة المرأة العراقية ومشاركتها وتأثيرها وخصوصاً في إطار السلطة التشريعية بالمستوى المطلوب الذي يقابل عدد الأصوات التي حصلت عليها، بل أظهر ضعفها بهذا التمثيل، وصحيح أن المرأة في البرلمان العراقي تمتلك الوعي إلا أنَّها لا تمتلك مقومات الاستمرار.

وفي الختام ولبناء دولة متكاملة دستوريا وقانونيا لابد أن تستمر الحكومة العراقية بتفعيل دور المرأة العراقية في الحياة السياسية حتى تتجاوز مرحلة الإقصاء والتهميش، وإعطاء دور قيادي وفعال للمرأة العراقية في المجال السياسي.

ويتم ذلك عن طريق التوصيات الآتية:

1. زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي الذي يعزز دور المرأة ومشاركتها السياسية.
2. زيادة البرامج التدريبية الخاصة التي تمكن المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.
3. إصدار القوانين والتشريعات الوطنية التي تعطي دور مناسب للمرأة في المجتمع وتشارك الرجل في أداء الواجبات والحقوق.
4. إعطاء فرصة لتمثيل النساء في الوزارات العامة أي رئاسة الوزراء والسلطة التنفيذية إلى جانب الوزارات الخدمية.